المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء-سطات
إقليم برشيد
جماعة برشيد

الأسئلة الكتابية
الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة خلال دورة ماي2017

المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لبرشيد تنص على أنه ((يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الإلكتروني للجماعة إن وجد،..))

أسئلة كتابية موجهة إلى رئيس المجلس من طرف عضوين بالمجلس الجماعي:

1.9- أسئلة الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة

أ-حالة المسالك المزرية بالدواوير التالية: أولاد حجاج- ظهر العطار- الميمنات وغيرها من الدواوير التي تم إلحاقها بالمدار الحضري لبرشيد، وهل تم إدراج طرق هذه الدواوير ضمن الطرق التي سيطالها مشروع تعبيد طرقات المدينة علما أنها أضحت جزءا من المدينة؟

ب-ما مآل مركز الإستقبال الذي أصبح جاهزا لشغله منذ سنتين؟

ت-هل بدأت عملية استغلال القاعة المغطاة؟ وكيف تتم هذه العملية؟

ث-هل تمت تسوية الوضعية القانونية لأرض القيسارية؟ وما مستجدات هذه القضية؟

2.9- سؤال السيد علال الناصري عضو مستشار: هل قامت جماعة برشيد بتفعيل القوانين ودفاتر التحملات في حق الأشخاص الذين يستغلون أملاك الجماعة على سبيل المثال: أرض مقهى مرجانة بحديقة المغرب العربي والمحل المستغل من طرف شركة إيشام للإشهار بالسوق الأسبوعي والمنتزه البلدي، ومستغلي الملك الجماعي بواسطة لوحات الإشهار وكل مستغلي الملك الجماعي بصفة غير قانونية حالة بعض مؤسسات التعليم الخاص؟

السيد الرئيس:

ذكر بأنه هذه الجلسة مخصصة للإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجه إليه من طرف الآنسة خديجة المنصوري والسيد علال الناصري عضوين مستشارين، ثم أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار **السؤال رقم** 1.9- أ المتعلق بحالة المسالك المزرية بالدواوير التالية: أولاد حجاج- ظهر العطار- الميمنات وغيرها من الدواوير التي تم إلحاقها بالمدار الحضري لبرشيد، وهل تم إدراج طرق هذه الدواوير ضمن الطرق التي سيطالها مشروع تعبيد طرقات المدينة علما أنها أضحت جزءا من المدينة، لصاحبه الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة.

بالنسبة للسؤال رقم 1.9-أ:

ذكرت الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة بأنه تبين لها بعد زيارة الدواوير أنها تعاني خاصة في فصل الشتاء، وأن هذا منذ المجالس السابقة وليس الحالي، وقالت بأن المناطق تصبح منكوبة في الشتاء، وأن التلاميذ لا يصلون إلى المدارس وأن الحوامل لا يصلون إلى المستوصف، وأضافت بأن سكان الدوار تقدموا بطلب إصلاح الطريق، وفي فصل الشتاء التلاميذ لم يذهبوا إلى المدرسة منذ أزيد من 20 يوما، ولديها صور للاطلاع عليها تبين وضعية الطريق ولم تكن استجابة، لذا تم طرح السؤال وحبذت لو تخصص ميزانية للإصلاح خاصة أنها أصبحت من المدينة، وترى بأنه من العيب والعار أن تكون منطقة بالمدينة منكوبة ما بين محطة ولد هروال و گلسة الآجور، وأشارت إلى غياب الكهرباء مما يعرض السكان للاعتداء.

جواب السيد الرئيس

في جوابه، أكد السيد الرئيس أنه يتفق مع ما جاء في كلام الآنسة العضوة المستشارة، ولكن لا يتفق معها حول الإنارة العمومية، لكون الجماعات القروية– يقول السيد الرئيس- تمت تغطيتها من حيث الإنارة، وذكر بأنه في إطار النهوض بالبنية التحتية للجماعة وفك العزلة عن ساكنة ضاحية المدينة، قامت الجماعة- برسم المرحلة الأولى- بإنجاز أشغال تهيئة مسالك ضاحية المدينة موضوع الشراكة مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، ويتعلق الأمر بما يلي:

-الطريق المؤدي إلى دوار الصوافة على مسافة طولها ثلاثة(03) كيلومترات، حيث تمت تكسية كيلومترين (02) بمادة BICOUCHE، وكيلومتر واحد بمادة التوفنة .

-الطريق المؤدي إلى دوار الميمنات على مسافة طولها ثلاثة(03) كيلومترات، حيث تمت تكسية كيلومترين (02) بمادة BICOUCHE، وكيلومتر واحد بمادة التوفنة .

-الطريق المؤدي إلى دوار درانة بجوار مدرسة درانة على مسافة طولها كيلومتر (01) واحد والذي تمت تكسيته بمادة BICOUCHE، وأضاف السيد الرئيس بأنه سيتم التنسيق مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية من أجل إدراج تكسية مسالك أخرى بضاحية المدينة، ضمن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية في إطار الشراكة مع الجماعة، وأكد بأن المجلس لديه طموحات لخدمة هذه الدواوير التي أصبحت تابعة للجماعة، وبأنه سيبذل كل ما في وسعه لتلبية طلبات سكانها وإيجاد حلول لهم، وأكد السيد الرئيس أيضا بأنه يعمل الآن على الطرق بالضواحي والربط بشبكة الماء الصالح للشرب وملاعب القرب والمدارس، وبأنه سيبذل مجهودا جبارا لتمدرس التلاميذ في ظروف حسنة وللتخفيف من أعباء التنقل وبتقريب الخدمات، ويبقى التوفيق من الله على خدمتهم.

تعقيب الآنسة العضوة المستشارة

تدخلت الآنسة العضوة المستشارة في إطار التعقيب عن جواب السيد الرئيس، شكرت السيد الرئيس وتمنت أن يتم تسجيل هذه التوصية، وتساءلت عما إذا كان دوار ظهر العطار مهمشا، وقالت بأنه كان هناك مطلب إصلاح الإنارة والماء الصالح للشرب ولم يستفد السكان، وطالبت بأن يتم التنصيص على هذه التوصيات ببرنامج عمل الجماعة وبأن تخصص لها إعتمادات بالميزانية واعتبرتها حقوق مشروعة في إطار مدينة برشيد التي هي مدينة وليس قرية.

ثم طلب الكلمة السيد كمال توفيق عضو مستشار، فقاطعه السيد الرئيس موضحا أن القانون لا يسمح بذلك، باعتبار أن الأمر يقتصر في هذه الحالة على صاحب السؤال الكتابي ورئيس المجلس الجماعي.

وطلب نفس العضو المستشار من السيد الرئيس التدخل في إطار نقطة نظام باعتبار أن القانون يسمح بذلك، موضحا بأن المجلس ليس هنا لممارسة السياسة وبالتالي لا يجب التمييز بين دوار ودوار والقول بأن دوار ظهر العطار مهمش.

بهذا الخصوص، أوضح السيد الرئيس بأنه في جوابه أكد على أنه يعمل على خدمة كل دواوير الضاحية التي أصبحت تابعة للمدينة.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

في إطار الرد على التعقيب، شكر الآنسة العضوة المستشارة على تجاوبها مع الضواحي، وأكد السيد الرئيس بأنه يساند سكان دواوير ضواحي المدينة، وبأنه سيعمل على تزويد هذه الدواوير بالإنارة العمومية بمصابيح من نوع LED قبل انتهاء الولاية الحالية للمجلس، وبأنه سيفي بالوعد الذي قدمه لهم خلال الحملة الانتخابية.

بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال رقم 1.9**-ب** المتعلق بما مآل مركز الاستقبال الذي أصبح جاهزا لشغله من سنتين، لصاحب السؤال العضوة المستشارة الآنسة خديجة المنصوري.

بالنسبة للسؤال رقم 1.9-ب: قالت الآنسة العضوة المستشارة بأنها كانت تتمنى أن يطرح هذا السؤال في حينه في دورة فبراير ولكن تأجلت، وتساءلت عن المساطر المعتمدة لكراء مركز الاستقبال، وأشارت إلى أن هناك شائعات كانت رائجة بأنه سيتم تحويل المركز إلى فندق من أربع نجوم، وطالبت في حالة صحة هذا الأمر بمعرفة تأثير ذلك على أسعار القرار الجبائي.

جواب السيد الرئيس:

في جوابه، أوضح السيد الرئيس بأن الجماعة سبق لها أن أعلنت بالجرائد الوطنية عن طلب عروض أثمان مفتوح لكراء مركز الإستقبال بناء على دفتر التحملات والشروط مصادق عليه من طرف السيد عامل إقليم برشيد، وبأنه تم فتح الأظرفة بتاريخ 2016/05/31 من طرف لجنة طلبات العروض التي أعلنت عدم جدوى طلب العروض لعدم توفر ملفات المشاركين على المراجع التقنية لتسيير مثل هذا المركز، وأوصت اللجنة بالإعلان من جديد عن طلب عروض كراء هذا المركز، وبتاريخ 2017/01/19 على الساعة العاشرة صباحا بمقر جماعة برشيد- يضيف السيد الرئيس- اجتمعت اللجنة لفتح الأظرفة في جلسة عمومية بناء على طلب العروض المنشور بالجرائد الوطنية المأذون لها بذلك بتاريخ 2016/12/23 والذي أسفرت نتيجته على اختيار المشارك الذي قدم أحسن عرض وهو شركة "HOSPITALITY INN" من أجل تدبير هذا المركز، و أكد السيد الرئيس بأنه قد تم توقيع عقد الكراء بين هذه الشركة والجماعة بسومة كرائية قدرها 58 ألف درهم شهريا أي بما يقارب ضعف مبلغ الحد الأدنى لانطلاق المنافسة المحدد من طرف اللجنة التقنية للتقييم في 30 ألف درهم شهريا، وأوضح السيد الرئيس بأن مستغل المركز سيحترم الأسعار المنصوص عليها بالقرار الجبائي للجماعة ولا يمكنه فرض أثمنة من تلقاء نفسه، كما لا يمكنه – يقول السيد الرئيس- أن يقوم بتغيير المرفق.

تعقيب الآنسة العضوة المستشارة

تدخلت الآنسة العضوة المستشارة وقالت بأنها تتمنى أن يتم تفعيل هذه المسألة وبأن لا يكون للمكتري إشكال مع الجمعيات التي خصص لها سعر خاص بها.

بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال رقم 1.9-**ت** المتعلق ب: هل بدأت عملية استغلال القاعة المغطاة؟ وكيف تتم هذه العملية، لصاحب السؤال العضوة المستشارة الآنسة خديجة المنصوري.

بالنسبة للسؤال رقم 1.9-ت: أشارت الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة إلى أن القاعة تستغل من الجماعة وتنشط بها أيضا العديد من الجمعيات والفرق الرياضية، ولكن النظام الداخلي للقاعة– تقول نفس العضوة المستشارة- الذي أشرفت علية اللجنة الرياضية في أبريل 2016 لم يمر إلى المصادقة عليه من طرف المجلس، وتساءلت عن كيفية تدبير هذه القاعة خارج النظام الداخلي.

جواب السيد الرئيس:

في جوابه، أوضح السيد الرئيس بأن القاعة المغطاة المتعددة الاختصاصات "الأمير مولاي رشيد" بالمركب الرياضي "الأمير مولاي الحسن"، قد تم تدشينها من طرف السيد عامل الإقليم بحضور رئيس المجلس الإقليمي ورئيس المجلس الجماعي لبرشيد، وعدد من أعضاء المجلس الجماعي والشخصيات والفعاليات الرياضية والجمعوية، وذلك بمناسبة احتفال الشعب المغربي بالذكرى 63 لثورة الملك والشعب، والذكرى 53 لعيد الشباب، وأضاف بأن عملية استغلال هذه القاعة تشرف عليها الجماعة عن طريق إدارة القاعة التابعة لمصلحة الجبايات وذلك حسب البرنامج المسطر لهذه الغاية وطبقا لما ينص عليه القرار الجبائي المحدد لنسب وأسعار الرسوم والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة المصادق عليه، وأكد السيد الرئيس بأن القرار تم إعداده باستشارة مع السلطة وذوي الإختصاص في تسيير عدد من المركبات لمعرفة المداخيل وليكون المجلس فكرة عن ذلك، واعتبر السيد الرئيس بأن القاعة يتم تدبيرها بشكل جيد.

تعقيب الآنسة العضوة المستشارة

تدخلت الآنسة العضوة المستشارة مشيرة إلى أن القرار الجبائي الحالي فيه تعديل، وتساءلت عن الكيفية التي كان يتم بها استغلال القاعة قبل وجود النظام الداخلي، وقالت بأن القاعة بدأت تستغل خارج الإطار القانوني لعدم وجود النظام الداخلي والقرار الجبائي.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

أوضح السيد الرئيس بأن القرار الجبائي موجود، وبأنه اتخذ بعد استشارة المصالح المختصة بوزارة الداخلية وقبل الشروع في الإستغلال.

بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال رقم 1.9**-ث** المتعلق ب: **هل تمت تسوية الوضعية القانونية لأرض القيسارية؟ وما مستجدات هذه القضية**، لصاحب السؤال العضوة المستشارة الآنسة خديجة المنصوري.

بالنسبة **للسؤال رقم 1.9-ث**:أشارت الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة إلى أن القسارية التي كان قد بدأ بناؤها، تشكل الآن خطرا على السكان، وأصبحت مرتعا للفساد والأزبال والمتشردين وجميع المنحرفين، وتساءلت عن الوضعية القانونية وعن المآلات وعما يمكن القيام به في هذا المشروع.

جواب السيد الرئيس:

في جوابه، أكد السيد الرئيس أنه يتفق مع العضوة المستشارة بأن القيسارية تطرح فعلا مشاكل، وأوضح بأنه سيتم إعادة بنائها بالشكل الذي كانت عليه سابقا، وذكر بأنه سبق لمجلس جماعة برشيد أن صادق في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2014 بتاريخ 2014/10/27 على مقرر النقطة المتعلقة بالموافقة على طلب اقتناء قطعة أرضية تستخرج من الملك المخزني موضوع الرسم العقاري عدد 2536/د مساحتها 1478م²، وبأن المساحة المراد اقتناؤها من طرف الجماعة تمثل الفرق بين الملك المسمى "القيسارية" موضوع الرسم العقاري عدد E/871 مساحته حوالي 2000 متر مربع، والذي تم تخصيصه وتسليمه إلى جماعة برشيد قصد تكوين رصيد عقاري بمقتضى المرسوم الملكي رقم 795.67 بتاريخ 1968/03/27 ومساحة المشروع التجاري–السكني الذي تم احتسابها في 3478 م² أي أن الفرق في المساحة هو1478 م2 والتي يجب اقتناؤها، وأضاف السيد الرئيس موضحا بأن ثمن اقتناء هذه القطعة الأرضية البالغة مساحتها 1478م² محدد في 600 درهم/ م² بناء على محضر اللجنة الإدارية للتقييم، وبأن الجماعة تنتظر فقط الموافقة المبدئية لوزارة المالية الوصية على أملاك الدولة على ثمن التقييم وعلى طلب الجماعة قصد تسوية الوضعية القانونية لهذا العقار،وذكر أيضا بالجهود المبذولة في هذا الإطار لإخراج هذا المشروع الهام إلى حيز الوجود، حيث يقول- السيد الرئيس - تم عقد اجتماع تشاوري بمقر العمالة بتاريخ 26 أبريل 2017 مع كل من المدير الجهوي للإسكان وسياسة المدينة والمدير الجهوي لمؤسسة العمران ومدير شركة العمران حول إمكانية إتمام أشغال بناء المركز التجاري السكني (القيسارية)، ويرى السيد الرئيس بأن مشكل القيسارية يهم الجميع لأنها كانت معلمة وتراثا للمدينة، موضحا في نفس الوقت إلى أن السكان طالبوه خلال لقاءات سابقة بأن يعاد بناؤها بالشكل المعماري الذي كانت عليه، وأشار إلى أن مكتب المجلس يعمل على هذا الملف، وبأنه تمت مشاورات أخرى لحل مشكل القيسارية وإنجاز هذا المشروع بمواصفات عالية، وأشار السيد الرئيس إلى أن هناك مشروع تهيئة وسط المدينة على غرار ما هو عليه شارع مولاي عبد الله بالدار البيضاء.

تعقيب الآنسة العضوة المستشارة

اعتبرت الآنسة العضوة المستشارة أن المجلس الذي أجهز على هذه المعلمة يتحمل المسؤولية لأنه أجهز على تراث المدينة، وطالبت بأن يتم القيام بالدراسات حتى لا يقع مثل ما وقع، وتساءلت عن سبب الشروع في الأشغال وتوقفها، وأضافت بأنه كان يجب أن تكون الأمور واضحة منذ البداية، وطالبت أيضا بالحصول على المعطيات الواردة في جواب السيد الرئيس.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

في رده على التعقيب، ذكر السيد الرئيس بأن اللجنة التقنية للتقييم حددت ثمن اقتناء العقار من الأملاك المخزنية في 600 درهم للمتر المربع، وأن الجماعة تنتظر موافقة السيد المدير الجهوي للأملاك المخزنية، وأكد بأنه سيقوم بمجهودات في هذا المجال لإتمام إجراءات الاقتناء.

بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار **السؤال رقم 2.9** المتعلق ب**:** هل قامت جماعة برشيد بتفعيل القوانين ودفاتر التحملات في حق الأشخاص الذين يستغلون أملاك الجماعة على سبيل المثال: أرض مقهى مرجانة بحديقة المغرب العربي والمحل المستغل من طرف شركة إيشام للإشهار بالسوق الأسبوعي والمنتزه البلدي، ومستغلي الملك الجماعي بواسطة لوحات الإشهار وكل مستغلي

الملك الجماعي بصفة غير قانونية حالة بحض مؤسسات التعليم الخاص؟ لصاحبه السيد علال الناصري عضو مستشار.

بالنسبة للسؤال رقم 2.9، أكد السيد العضو المستشار بأنه عايش فترة تسيير ثلاث مجالس لشؤون المدينة، وأنه يشارك في المجلس الحالي، لكنه يتأسف باعتباره من أبناء هذه المدينة من كون المجلس يتحدث عن تنمية مداخيل الجماعة، في حين أن هناك فوضى ومشاكل كبرى كاحتلال فضاءات ومساحات كبرى من الملك العام من طرف أشخاص يتهربون من أداء واجبات الإحتلال، وخص هناك وفضاء مقهى مرجانة الذي سلمت لصاحبه رخصة احتلال الملك العام الجماعي منذ حوالي 28 سنة لمدة محددة في تسع(09) سنوات مقابل واجب شهري قدره 500 درهم مع أن ثمن كراء غرفة أو غرفة ومطبخ حاليا يقول السيد العضو المستشار لا يقل عن 1000 درهم شهريا، واعتبر أنه كانت هناك مؤامرة ضد تنمية المدينة من طرف المجالس التي تعاقبت على تسييرها، ومحاباة للبعض وغض الطرف، وأن هناك من استغلوا المجالس لتحسين علاقاتهم مع بعض الأشخاص، وذكر السيد العضو المستشار بأن فضاء مرجانة رخص لصاحبه في عهد "القادري" وأن فضاء الحديقة وفضاء مقهى الروبير "REPERE" ثم ترخيصهما من طرف المجلس الذي جاء بعد القادري، وأضاف بأن المجلس الذي جاء بعد القادري استدعى صاحب مقهى "الحديقة" وصاحب مقهى" الروبير " لمراجعة واجب الاستغلال الذي كان محددا في 500 درهم شهريا، واستباقا في حين أن صاحب مقهى مرجانة رفض، وتساءل السيد العضو المستشار عما تم القيام به بعد ما رفض، وأشار إلى أنه بعد وضعه هذا السؤال قام صاحب المقهى بأداء ما قدره: خمسة ملايين سنتيم مع أنه لم يقم بأداء ما عليه لمدة 28 سنة، وادعى بأنه قام بالإدلاء وأن موظف متقاعد شاهد على ذلك، وطالب السيد العضو المستشار من المجلس الجماعي، من باب النزاهة والشفافية والسهر على تنمية المداخيل، القيام بالإجراء القانونية وليست الإجراءات البسيطة، وذلك لإجبار مستغل الملك العام الجماعي على إتمام أداء الواجبات المستحقة للجماعة وكذلك القيام بمراجعة واجب الاحتلال.

جواب السيد الرئيس

في جوابه، شكر السيد الرئيس العضو المستشار على الروح الوطنية، مؤكدا على أنه يجب قبل الإجابة على السؤال، التوضيح بخصوص أملاك الجماعة بأن هناك الملك الخاص و الذي يحق للجماعة التصرف فيه عن طريق الكراء والبيع و المعاوضة من أجل تنمية مواردها الذاتية، وهناك الملك العام الذي هو مخصص لاستعمال العموم مثل الأزقة والطرق والساحات وكل ما هو مخصص لتسيير المرافق العمومية الجماعية ويحق للجماعة الترخيص بالاستغلال المؤقت لجزء منه لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية.

وبالرجوع إلى ملفات الأملاك موضوع السؤال – يقول السيد الرئيس - تبين بالنسبة لمقهى مرجانة ما يلي:

- بأنه تم الترخيص بتشييدها بالملك العام الجماعي "حديقة المغرب العربي" بناء على الإتفاقية الموقعة بتاريخ 14 فبراير 1989 بين الجماعة ومستغل الملك المذكور من أجل بناء وتجهيز واستغلال المقهى مقابل واجب شهري قدره: 500,00 درهم و لمدة تسع سنوات تجدد بصفة تلقائية ماعدا في حالة عدم رغبة أحد الأطراف حيث يجب إشعار الطرف الآخر بذلك ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة الإتفاقية.

-أن الجماعة راسلت مستغل مقهى مرجانة على التوالي بتاريخي:20 نونبر2015 و18 ماي2016 من أجل أداء واجبات استغلال الملك الجماعي، حيث قام هذا الأخير بتسوية وضعيته اتجاه الجماعة بأداء ما بذمته إلى غاية 30 يونيو 2016.

وأعتبر السيد الرئيس بأن مستغل المقهى له نية حسنة، حيث أنه استجاب بعد استدعائه وقام بأداء ما بذمته من مستحقات للجماعة، وأشار السيد الرئيس إلى أن مكتب المجلس منذ توليه تسيير شؤون الجماعة قام بأشياء مهمة، كما قام بالإجراءات القانونية اتجاه المكلف بالجبايات الذي يوجد حاليا في حالة فرار، وأضاف بأن مكتب المجلس يعمل على الاستخلاص وعلى البحث عن جلب الإستثمار، مذكرا بأنه قد تم القيام بجرد للبقع الغير المستغلة بالمنطقة.

تعقيب السيد العضو المستشار:
في تعقيبه تساءل السيد العضو المستشار عن كيفية تجديد الرخصة تلقائيا في الوقت الذي تم فيه تجديد الاتفاقيات الأخرى، واعتبر أن مسألة حسن نية المستغل أو عدم حسن نيته لا يمكنه القول بها، لأنها- يقول السيد العضو المستشار- لو كانت لما تم التواصل معه من أجل الأداء، وألقى باللوم على المجالس السابقة التي يرى بأنها تساهلت مع صاحب مقهى مرجانة، وذكر بأنه سبق أن تم القيام بوقفة أمام فضاء كاليفورنيا لتأييد قرار المجلس لكنه- يقول السيد العضو المستشار- تبين أن هناك محاباة ومؤامرة على تنمية مداخيل المدينة، واعتبر بأن هذه المسائل تسجل في التاريخ وأن المواطنين سيعرفون بأنه كانت هناك مؤامرة.
رد السيد الرئيس على التعقيب:
في رده، أشار السيد الرئيس إلى أن العقد شريعة المتعاقدين، وذكر بأنه بعدما تم الإطلاع على الملف، تم الوقوف على مشكل الاستخلاص، وبأن الجماعة قامت بمراسلة مستغل الملك العمومي، وقام هذا الأخير بالأداء، وأكد السيد الرئيس بأنه سيتم مراجعة واجب الاحتلال طبقا لما ينص عليه القانون.

بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال الكتابي رقم 2.9 للعضو المستشار السيد علال الناصري حول المنتزه البلدي، إلا أن السيد قليع مصطفى عضو مستشار قاطعه معتبرا بأن السؤال (أي السؤال رقم 2.9) واحد، وبأن المادة 13 من النظام الداخلي للمجلس واضحة في هذا الإطار.
وتدخل السيد علال الناصري عضو مستشار مشيرا إلى أنه قسم السؤال الكتابي الذي تقدم به إلى السيد الرئيس لكون العضوة المستشارة الآنسة خديجة المنصوري قسمت هي الأخرى قسمت سؤالها الكتابي، ثم استأنف مداخلته حول المنتزه البلدي- في إطار السؤال الكتابي رقم 2.9، حيث ذكر بأن المنتزه البلدي تم بناؤه من طرف الجماعة لتستفيد منه الساكنة، وأن المجلس السابق قام بكرائه لأحد الخواص لتستفيد منه الجماعة والساكنة، بناء على دفتر التحملات والشروط الذي يحدد مرافق المنتزه موضوع الكراء، حيث- يقول نفس العضو المستشار- أنه تم كراء المسبح البلدي بحوالي 35 ألف درهم شهريا وفضاء ألعاب الأطفال ب: 5 آلاف درهم شهريا، في حين أن المكتري قام ببيع الأسهم لشخص آخر ولم يقم بأداء ما عليه من ديون، والتي بلغت 90 مليون سنتيم عن المسبح و12 مليون سنتيم عن فضاء ألعاب الأطفال، وتساءل السيد العضو المستشار عن كيفية سماح المجلس السابق لشخص باستغلال هذا المرفق وبذمته ما يزيد عن 90 سنتيم، وطالب بمعرفة الإجراءات التي قامت بها المجالس السابقة من أجل استخلاص مستحقات الجماعة، مستغربا في نفس الوقت من كون مستغل المنتزه قام ببناء قاعة للأفراح تحقق مداخيل يوميا تقدر ب 10 ألاف درهم متسائلا في هذا الإطار عما إذا كان يحق للمجلس أن يطالب بالأداء وبفرض زيادة نسبة 10% كل ثلاث سنوات، وعن السبب في عدم التزام مكتري المنتزه باحترام دفتر التحملات والشروط الخاص بكراء المنتزه البلدي.
جواب السيد الرئيس
في جوابه، أوضح السيد الرئيس بأن صاحب شركتي: PLAY PARK و POLART MEDIAS يستغل بالمنتزه البلدي عن طريق الكراء بموجب دفتر التحملات والشروط مرافق: المسبح البلدي مقابل أداء واجب شهري محدد في 35.250,00 درهم وفضاء لألعاب الأطفال مقابل أداء واجب شهري محدد في 5.000,00 درهم، وذكر بأن الجماعة استدعت المستغل قصد تسديد الديون المترتبة عن استغلال المنتزه، وقام بأداء ما قدره 20 مليون سنتيم وما زالت بذمته مستحقات للجماعة، وبأن آخر أداء له برسم استغلال المسبح وفضاء لألعاب الأطفال يرجع إلى تاريخ 2016/11/14، وأشار السيد الرئيس بأنه هناك مجهودات على مستوى استخلاص مداخيل الجماعة، وبأنه يتم الإعتماد لحد الآن في الاستخلاص على الوسائل الحبية، وأشار السيد الرئيس إلى مشكل التلاعب في مبالغ المداخيل المستخلصة من طرف المكلف بالجبايات الذي كان يغير قيمة وصولات الأداء (يستخلص مثلا 60 ألف درهم ويدفع لحساب الجماعة إلى 40 درهم)، وأكد السيد الرئيس بأنه سيواصل مجهوداته على مستوى تتبع عملية تحصيل الحقوق والواجبات المستحقة للجماعة سواء على مستوى الأكرية أو على مستوى الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي.

تعقيب السيد العضو المستشار:

في تعقيبه، أكد السيد العضو المستشار بأنه يقدر مجهودات السيد الرئيس في هذا المجال، وبأن المجلس الحالي ينسق مع القابض المالي، وبأن الكل مجند لتحقيق تنمية مداخيل الجماعة، لكن- من باب ذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين- يقول السيد العضو المستشار– هناك مسألة قاعة الأفراح بالمنتزه البلدي التي تطرح غموضا كبيرا، وتحقق مداخيل مهمة وغير مدرجة في عملية الأداء خصوصا – يضيف نفس العضو المستشار- أن السكان يتساءلون عنها وعن كيفية بنائها فوق الملك الجماعي، واعتبر بأنه ليس من حق المكتري القيام بأي تغيير على العين المكتراة.

رد السيد الرئيس على التعقيب:
في رده، أوضح السيد الرئيس بأن قاعة الأفراح قام ببنائها مستغل المنتزه بناء على رخصة مسلمة من الجماعة، وبأن المرجع هو العقد الذي يعد شريعة المتعاقدين.

ثم أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال الكتابي رقم 2.9، للعضو المستشار السيد علال الناصري حول استغلال الملك الجماعي بواسطة لوحات الإشهار حيث ذكر هذا الأخير بأنه أن تم الحديث عن اللوحات الإشهارية في الجلسة السابقة معتبرا بأن اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة قامت بمجهودات مهمة وأعدت دفتر للتحملات والشروط ينظم هذا المجال الذي عرف فوضى كبيرة بالمدينة وخص بالذكر تجاوز عدد اللوحات المصادق عليها من طرف المجلس الذي يرى بأنه تضاعف خمس أو ست مرات وأصبحت اللوحات الإشهارية تشوه المنظر العام وجمالية المدينة التي أنفق عليها المجلس أموالا باهظة.

جواب السيد الرئيس

أوضح السيد الرئيس بأنه بعد القيام بالجرد للوحات الإشهارية، تم الوقوف على عدد من المشاكل منها أن عددا من مستغلي اللوحات الإشهارية لا يؤدون واجبات الإحتلال المؤقت للملك العام، ولذلك يقول السيد الرئيس تم تكليف اللجنة التي عملت بعقلانية على تنظيم الإشهار وتنمية المداخيل، وأضاف بأنه ضد من يستغل الملك العام بواسطة الإشهار ولا يؤدي الواجبات المترتبة من ذلك للجماعة التي تهم الجميع وليس " الناصري " أو "الكميلي" وطالب بضرورة اليد في اليد وبتعاون الجميع نجعل المدينة من أحسن المدن باعتبار ذلك طموح المجلس الحالي، وأكد السيد الرئيس على أنه يجب التحلي بروح المواطنة وأن تكون هناك غيرة على هذه المدينة والعمل على تجاوز بعض الممارسات التي تساعد على تحقيق طموح المجلس الجماعي،وخص على سبيل المثال نزع إنارة التزيين " مدينة برشيد" من أعمدة الإنارة العمومية بشارع محمد الخامس، استحمام كلاب وسط نافورة المدينة" وغيرها.

تعقيب السيد العضو المستشار

في تعقيبه أشار العضو المستشار السيد علال الناصري إلى أن عامة سكان المدينة يعرفون أن اللوحات الإشهارية قد تم التلاعب فيها، وأن منها مازال معروضا على أنظار المحاكم، وقال بأن هناك من يستغل هذه اللوحات الإشهارية منذ سنة 2013، رغم أن رخص الإحتلال انتهت مدة صلاحيتها منذ سنوات.

ثم أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال الكتابي رقم 2.9 للعضو المستشار السيد علال الناصري حول استغلال مؤسسات للتعليم الخاص للملك العام الجماعي، حيث أشار إلى أن بعض مؤسسات التعليم الخاص تحتل أجزاء من الملك العام الجماعي بدون أداء أي رسوم عن ذلك مع أنها تحصل على مداخيل مالية مهمة من المواطنين برسم واجبات مصاريف الدراسة لأبنائهم، ويرى السيد العضو المستشار بأن هناك فوضى في استغلال الملك العام الجماعي، مذكرا هنا بأن أشغال تلحيم لحافلة مدرسية بالملك العام تستغله مؤسسة تعليمية بصفة غير قانونية بحي الربيع تسببت في نشوب

حريق كاد أن يتطور إلى كارثة لولا لطف الله ولحسن الحظ أن الحريق وقع يوم سبت حيث تكون المدرسة مغلقة، وأضاف بأن هناك من قام ببناء "زريبة"، وطالب نفس العضو المستشار بضرورة حصول مستغلي الملك الجماعي العام على الرخص، وبالتنسيق بين المجلس والسلطة المحلية في هذا المجال حتى تتمكن الجماعة من استخلاص الواجبات المستحقة لفائدتها.

جواب السيد الرئيس

أكد السيد الرئيس بأنه سيتم تكليف رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بالقيام بجرد للمدارس الخصوصية التي تستغل الملك العام الجماعي قصد استخلاص الواجبات المترتبة عن استغلالها للملك العام الجماعي.